Distribution: Limited
Original: English

EB 2001/74/R.29
البند 12 من جدول الأعمال

24 October 2001
Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الرابعة والسبعون

روما، 5–6 ديسمبر/ كانون الأول 2001

تقرير مرحلي من الائتلاف الشعبي لاستئصال الجوع والفقر

أولا – الموجز

1 – **التوطيد والنمو** – مثلت السنة الماضية فترة انتقالية مهمة في تاريخ الائتلاف الشعبي لاستئصال الجوع والفقر (المسمى بـــ "الائتلاف الشعبي"). فقد أبان التقرير المرحلي الأخير، الذي قدم إلى مجلس المحافظين في دورته الرابعة والعشـــرين (الوثـــيقة GC 24/L.13)، عن سلامة نموذج الائتلاف الشعبي وقبوله على نطاق واسع لدى عدد متزايد من الأطـــراف المؤثرة المؤسسية. وجاء هذا التقرير للإبانة عن توطيد برنامج عالمي متين يوفر مخططا أوليا استراتيجيا لـــتطور الائـــتلاف الشعبي وتوسعه مستقبلا. وتمثل عناصر هذا البرنامج الجديد انعكاسات للفرص الفريدة التي يتيحها نمـــوذج الائتلاف الشعبي. وما مكن من إحراز التقدم ميدانيا هو تطبيق الدروس المستفادة من السنوات الخمس الأولى لنشاط الائتلاف الشعبي، وفي الوقت نفسه نشوء أوجه فهم جديدة لاستعمال الشراكات الابتكارية على نحو يعزز فقراء الريف من خلال زيادة حصولهم على الأراضي وغيرها من الموارد الإنتاجية.

2 – **تحويل الرؤية إلى واقع** – كان الباعث لتأسيس الائتلاف الشعبي في عام 1996 هو ثقة الحكومات والمنظمات الحكومـــية ومـــنظمات المجتمع المدني بإمكان تعاونها، في سبيل تعزيز فقراء الريف من خلال زيادة فرص حصولهم علـــى الأراضي وغيرها من الموارد الإنتاجية. فالائتلاف الشعبي أقيم لكي يوحد ويوجه هذه الطاقات التعاونية، ويُتيح كيانا مؤسسيا حياديا مواتيا لنشوء شراكات جديدة وابتكارية. وقد مكن تنفيذ البرنامج خلال عام 2001 من تحويل رؤية المؤسســـين هذه إلى واقع، وأسهم بالأهم – وهو تثبيت أن الائتلاف الشعبي من شأنه أن يأتي بعدد من النتائج والفوائد

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم الى الاجتماعات وتفيد طلب النسخ الإضافية.

بكفاءة وفعالية، وأن لديه الإمكانات لتشجيع أشكال جديدة تماما من التعاون والتشارك بين مختلف الأطراف المؤثرة من فئات ومؤسسات، وذلك في مراحل من التنمية الريفية مختلفة جد الاختلاف.

3 – **فوائد شتى** – لقد أظهرت أنشطة الائتلاف الشعبي الجديدة والموسعة، على المستوى المحلي والقطري والإقليمي والدولي، ما يمكن أن تعود به من فوائد الأنشطة الجديدة، البارز عليها طابع الابتكار، الكثير فيها اشتراك الأطراف المؤثرة، فوائد في المجالات التالية: تحسين فرص فقراء الريف للحصول على الموارد؛ تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني؛ نشر أشكال جديدة من المعارف؛ وأخيرا إتاحة المزيد من الفرص للحوار بين العديد من الأطراف المؤثرة.

4 – **استمرار الدعم من جانب الصندوق** – ظل الدعم الجاري طيلة هذه الفترة من جانب الصندوق يكفل في التأسيس الأمان اللازم لإحداث التغييرات. ويمكن معرفة دعم الصندوق معرفة دقيقة على مستويات كثيرة، بما فيها الدعم المستمر بالمنح للبرامج الخاصة، والدعم اللوجستي، ودعم البرنامج، والمساعدة التقنية، والمشاركة في اللجان والعمليات الرئيسية. وهذه المشاركة من جانب الصندوق تعكس استمرار انخراطه في سبيل الابتكار والتزامه التاريخي بإشراك أفقر فقراء المجتمع والفئات الأشد تهميشها في عملية التنمية، لكي يتغلبوا على فقرهم.

5 – **توسيع نطاق التعاون مع برامج الصندوق** – والإسهام المتزايد من جانب **الصندوق** في أنشطة الائتلاف الشعبي الأساسية عكس أيضا ما يوليه **الصندوق** من أهمية متنامية للمسائل ذات الصلة بحصول فقراء الريف على الأراضي وغيرها من الموارد الإنتاجية. فقد جرى التعاون في ميادين متعددة، من بينها ما يلي: (i) مواصلة الأنشطة المشتركة في زمبابوي وأماكن أخرى من أفريقيا الجنوبية؛ (ii) إتمام البرنامج التعاوني لصالح أفريقيا المشترك بين الصندوق والبرنامج المشترك للصندوق البلجيكي للحفاظ على الحياة والائتلاف الشعبي؛ (iii) الدور الرئيسي الذي يؤديه الائتلاف الشعبي في إعداد تقرير الصندوق عن الفقر الريفي لعام 2001؛ (iv) عدد من الأنشطة ذات الصلة داخل أمريكا اللاتينية؛ (v) التعاون القائم بشأن عدد من القضايا ذات الصلة بتكافؤ فرص الجنسين في الحصول على الموارد؛ (vi) المشاركة إلى جانب الصندوق، وباسمه أحيانا في عدد من الأنشطة والمبادرات الإقليمية والعالمية.

ثانيا – المقدمة

6 – أتى الائتلاف الشعبي إلى الوجود نتيجة مباشرة للمؤتمر المعني بالجوع والفقر الذي عقد في بروكسل في نوفمبر/تشرين الثاني 1995. وأحدث إنشاؤه في مطلع عام 1996 محفلا مؤسسيا فريدا يلتقي فيه مختلف الأطراف المؤثرة من حكومات ومجتمع مدني ومنظمات حكومية دولية. وأسندت إليه مهمة تحديد وسائل جديدة ومبتكرة للعمل وتشجيع العمليات التعاونية الجديدة.

7 – وقد أوكلت إلى الائتلاف الشعبي مهمة شاملة ومحددة هي تعزيز فقراء الريف بزيادة فرص حصولهم على الأراضي والموارد الإنتاجية الأخرى. وهي مهمة تنفذ من خلال ثلاثة أهداف، بني هيكل البرنامج على أساسها، وهي:

(أ) زيادة مشاركة المجتمع المدني في عمليات صنع القرار؛

(ب) تحديد طرق ونهج جديدة للعمل المشترك على المستويات المحلية والقطرية والدولية؛

(جـ) إبراز أهمية قضية الحصول على الموارد في جداول أعمال الجهات الدولية والقطرية.

8 - لقد كان الصندوق في مقدمة المؤيدين للسبل والوسائل الكفيلة بتحسين فرص حصول الفقراء على الأصول الإنتاجية، وذلك باعتباره إحدى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمسؤولة عن تشجيع التقدم الاقتصادي لفقراء الريف، بتحسين إنتاجية الأنشطة الزراعية وغير الزراعية في المقام الأول. وقد لعب الصندوق دورا أساسيا في إقامة الائتلاف الشعبي، كآلية تعاون جاءت في حينها، وتقوم على تصور شكل جديد من أشكال الشراكة العادلة بين المجتمع المدني والمنظمات الحكومية الدولية. ولقد كان الصندوق صاحب رؤية ثاقبة عندما وَحَّد مختلف الأطراف المؤثرة حول أهمية الإصلاح الزراعي، وحصول الفقراء على الأصول الإنتاجية. ويعترف للصندوق بالفضل في إعادة هذه القضايا إلى جداول أعمال الجهات القطرية والدولية، وإعطائها درجة من الأولوية أعلى من التي كانت تحتلها قبلا. فقد ظلت هذه القضايا مهمشة إلى أن انعقد مؤتمر بروكسل في 1995. ومن ثم فقد أصبح من المسلم به أن تشكل قضية الحصول على الأصول الإنتاجية ركنا هاما في تقرير الصندوق عن الفقر الريفي لعام 2001. وسيكون باستطاعة الائتلاف الشعبي أن يساعد الصندوق في إقامة قاعدة للمعرفة عن القضايا المتعلقة بالحصول على هذه الأصول، عن طريق إتاحة فرص أكثر للتعاون مع مختلف أصحاب الشأن على المستويات المحلية والقطرية والدولية.

ثالثا - البرامج الأساسية

9 - بني الائتلاف الشعبي على مبدأ التشارك والتعاون بين مختلف الأطراف المؤثرة. فهو يرتكز على الاقتناع بأن الجمع بين شركاء كثيرين يمكن أن يؤدي إما إلى نتائج جديدة تماما، وإما إلى صيغ أكثر كفاية وفعالية من البدائل الموجودة. ولهذا السبب لا وجود عند الائتلاف الشعبي لنشاط ينفرد بتنفيذه شخص أو جماعة أو مؤسسة. فأنشطته إنما هي مشاريع تعددية تتوخى النتائج المثلى، عن طريق توحيد وتوجيه ما يتوافر عند شركاء متفرقين من المزايا والطاقات. وتزيد النتائج الناجحة قدرة فقراء الريف على كسب مزيد من الفرص المأمونة، للحصول على الموارد وصون مصالحهم المنصوص عليها في الأطر التشريعية والتنظيمية، التي وضعتها حكوماتهم بشأن استغلال الأراضي وغيرها من الموارد الإنتاجية. ويفترض أن تدفع النتائج الموفقة أيضا المنظمات أعضاء الائتلاف الشعبي إلى تغيير سياساتها وممارساتها بحيث تضمنها تطبيق الدروس المستفادة من هذه الأنشطة المشتركة.

ألف - اعتماد تعزيز القدرات المجتمعية

10 - إن اعتماد تعزيز القدرات المجتمعية هو برنامج للائتلاف الشعبي جارٍ على مستوى المجتمع المحلي، هادف إلى زيادة فرص فقراء الريف للحصول على أراض وغيرها من الموارد الإنتاجية. وله الهدفان التاليان: (i) تعزيز قدرة الفقراء والمنظمات التي تمثلهم محليا وقطريا وإقليميا على كسب فرص الحصول على موارد إنتاجية والاحتفاظ بهذه المكاسب؛ (ii) زيادة فرص حصولهم على ما يلزم لإدارة هذه الموارد من الوسائل والمهارات، بما فيها المعرفة والتقنية والمال والنماذج المؤسسية. فهو يقصد إلى تحديد السبل الابتكارية لتعزيز فقراء الريف، من خلال الإصلاح المستدام للقطاع الزراعي، ويعطي الأولوية للأنشطة الابتكارية الصغيرة التي تسفر، على المستوى المحلي، عن آثار كبيرة واستراتيجية. وتقدم مِنح اعتماد تعزيز القدرات المجتمعية بحد أقصى 000 100 دولار أمريكي، إلى المنظمات

المجتمعـية ومنظمات المجتمع المدني، من أجل أنشطة تعالج المشكلات المحلية ذات الصلة بمجالات الاهتمام والتركيز الرئيسية لاعتماد تعزيز القدرات المجتمعية.

11 - ولـيس اعتماد تعزيز القدرات المجتمعية آلية تقليدية لتقديم منح صغيرة إلى منظمات المجتمع المدني؛ بل هو جهـاز قائم على الشراكة من أجل توحيد وتوجيه معارف وخبرات الكثير من الأطراف المؤثرة – بمن فيها المجتمعات المحلية، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات الإنمائية الدولية – بحثا عن سبل ابتكارية للتغلب على العقبات المحلية التـي تعـترض حصول الفقراء على موارد. فعملية اعتماد تعزيز القدرات المجتمعية تستند كليا، إلى التعاون وتشاطر شـركاء كثيريـن الالتزام الواحد. لقد جمع ونسق غنى وتنوع أعضاء الائتلاف الشعبي، دعما لعمليات تحديد المشاريع القائمة على المجتمع المحلي، ولصياغتها، واستعراضها، وإقرارها، وتنفيذها.

12 - كمـا ذكـر في التقرير المرحلي السابق، تمت الموافقة في عام 2000 على مشروعين في مرحلة الإنشاء من مشـروعات اعـتماد تعزيز القدرات المجتمعية ، لتجربة نهج هذا الاعتماد. درس المشروع الأول سبلا ابتكارية لتقديم المسـاعدة التقنية والدعم المالي للمستفيدين من تطبيق إصلاح زراعي في ولاية كابيز بالفيليبين. وسيتم تنفيذ المشروع فـي نهايـة عـام 2001. لكـن المشروع الثاني لم ينفذ، بسبب سرعة التغير في سياق الإصلاح الزراعي المطبق في زمـبابوي خـلال عامي 2000 و2001. وذكر أيضا في التقرير المرحلي السابق أن اللجنة التوجيهية المؤقتة للائتلاف الشـعبي، وافقت في دورتها السادسة التي انعقدت في شهر يونيو/حزيران 2000، على إطار العمل والمبادئ التوجيهية لتشـغيل اعتماد تعزيز القدرات المجتمعية، اللذين أعدتهما الأمانة تلبية لطلب اللجنة التوجيهية المؤقتة للائتلاف الشعبي في دورتها الخامسة. فهذه الموافقة تعني اختتام مرحلة إنشاء اعتماد تعزيز القدرات المجتمعية وبدء مرحلة تشغيله.

13 - أمـا الإرشاد العام والتوجه الاستراتيجي لاعتماد تعزيز القدرات المجتمعية فتضطلع بهما لجنة الموافقة على المشـروعات. وهذه اللجنة مسؤولة أيضا عن اختيار وإقرار المشروعات التي تمول من المنح. وفي عام 2001 تكونت عضـوية هذه اللجنة من ثلاث منظمات للمجتمع المدني (ائتلاف المنظمات غير الحكومية الآسيوية للإصلاح الزراعي والتنمـية الريفـية، الاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين، منظمة الإغاثة الشعبية الفرنسية) ومنظمتين دوليتين حكوميتين (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق).

14 - عقد الاجتماع الأول للجنة الموافقة على المشروعات في روما، يومي 18-19 أبريل/نيسان 2001. وعُنِيَ بما يلـي: (i) إقرار فهم مشترك لعملية الموافقة على مشروعات اعتماد تعزيز القدرات المجتمعية؛ (ii) التثبت من صلاح آلـية اعـتماد تعزيـز القـدرات المجتمعية للعمل، وقدرتها على الوفاء بمتطلبات أهدافها بصورة فعالة؛ (iii) تحديد التحسـينات الملائمة والتغييرات اللازم إدخالها على عملية الموافقة على مشروعات اعتماد تعزيز القدرات المجتمعية. واستعرضـت اللجـنة أولا المعايير والاستراتيجية والتنظيم الإداري المتبعة لدى اعتماد تعزيز القدرات المجتمعية، ثم أجـرت تقيـيما للمقترحات التي قدمتها منظمات المجتمع المدني، وأبدت موافقة مشروطة لما بدا منها ملائما. وأجرت اللجـنة، في المرحلة الأخيرة من أعمالها، استعراضا شاملا لشؤون اعتماد تعزيز القدرات المجتمعية، مسلِّطة اهتمامها بصورة خاصة على عملية استعراض المشروعات وإقرارها.

15 - **المقـترحات المعتمدة**. أوصت لجنة الموافقة على المشروعات في اجتماعها الأول بأن تمول، من منح اعتماد تعزيز القدرات المجتمعية، الأنشطة التالية:

- المساندة لمساعي فض الخلافات على أيدي السكان الأصليين بموجب اتفاق ما بعد إحلال السلام (غواتيمالا)؛
- إنشاء صندوق متجدد الرصيد من أجل تثبيت ملكية الأراضي وتصديقها قانونيا (نيكاراغوا)؛
- تسوية الوضع القانوني للأراضي الجماعية الملكية، لصالح السكان الأصليين، وإنصافهم في الحصول على الماء، ووضع خطة استغلال رشيدة لصالحهم (إكوادور)؛
- تقديم مساعدة للقيام بحملة للإعلام عن الحقوق في الموارد، وعن الاستراتيجيات الإنمائية، من أجل تنظيم استغلال مستدام للموارد المحلية من: مياه وأراضٍ وتقنيات وأسواق (مدغشقر)؛
- تقديم دعم من أجل مشاركة المجتمع المحلي مباشرة في مساعي الحصول على أراضٍ من الغابات التي تمتلكها الدولة، بموجب ما نص عليه القانون الجديد لاستغلال الأراضي (ألبانيا)؛
- دعم الحملة الشعبية للتأثير على السياسة الريفية، من أجل الإصلاح الزراعي (الفيليبين)؛
- تقديم مساعدة تمكّن صيادي السمك من كسب دعم تقني يزيد سيطرتهم الآمنة على مناطق الصيد التي ربحوها لقاء مجابهة قاسية مع الولاية (أوتار براديش، الهند)؛
- مساندة انطلاق أنشطة رابطة أفريقيا الجنوبية لتجارة المنتجات الطبيعية، الرابطة التي ستعزز المجتمعات المحلية الريفية الفقيرة، بإيجادها لهم فرص عمل مدر للدخل من بيع المنتجات الطبيعية المحلية في الأسواق الوطنية والإقليمية والدولية (منطقة أفريقيا الجنوبية).

16 - وأوصت اللجنة أيضا بمزيد من النظر في مجموعة أخرى من مقترحات تمويل من المنح. والأنشطة المقصودة بهذه المقترحات هي:

- مساندة تكوين توافق آراء بشأن تخطيط استغلال الأراضي وإعداد نظام ضريبي مقبول لدى بلدية لاكامبا والمجتمعات المحلية المعنية (هندوراس)؛
- زيادة قدرة المنتفعين الإنتاجية من خلال تدريبهم على استغلال أراضيهم بأفضل الطرائق (الصومال)؛
- القيام بمجموعة من المشاريع الرائدة التي تعالج المشكلات الرئيسية المتصلة بالإنتاجية الزراعية وبالأداء البيئي في خطط إعادة التوطين (زمبابوي)؛

17 - وعقد الاجتماع التالي للجنة الموافقة على مشروعات اعتماد تعزيز القدرات المجتمعية في روما، يومي 15-16 أكتوبر/تشرين الأول 2001، ونظرت اللجنة أثناءه أيضا في 16 مقترحا بشأن تمويل أنشطة من منح الاعتماد. واستباقا لهذا الاجتماع الثاني للجنة الموافقة على المشروعات، أبلغ الائتلاف الشعبي بما مجموعه 92 ورقة تمهيدية بشأن المفاهيم. وأسفر تبليغ هذه الأوراق عن تقديم رسمي لنحو 50 مقترحا كاملا إلى أمانة الائتلاف الشعبي، لإجراء تمحيص نهائي لها. فاستبقي منها 32 مقترحا قدمت إلى لجنة الموافقة على المشروعات للنظر فيها نهائيا، تتوزع كما يلي: تسعة من أفريقيا والشرق الأدنى، 14 من آسيا، ثمانية من أمريكا اللاتينية والكاريبي، واحد من أوروبا الشرقية والوسطى.

18 - وإضافة إلى ذلك، زار موظفون من أمانة الائتلاف الشعبي عددا من المنظمات التي قدمت مقترحات تمويل من اعتماد تعزيز القدرات المجتمعية، وذلك أثناء قيامهم ببعثات ميدانية إلى إكوادور والهند ونيبال وبيرو وزيمبابوى.

باء – شبكة المعرفة بشأن الإصلاح الزراعي

19 – تمثل شبكة المعرفة بشأن الإصلاح الزراعي (ARnet) برنامجا أساسيا آخر عند الائتلاف الشعبي. واختتمت المرحلة الأولى من ثمانية أنشطة إقليمية و23 نشاطا قطريا من هذا البرنامج، خلال عام 2001. وقد كانت هذه الأنشطة، إضافة إلى مراعاتها تراكم المعارف وتشاطرها بين منظمات المجتمع المدني المشاركة، بمثابة فرصة غنيّة لتعرف ما يلي: نوع وشكل المعارف الممكن تشاطرها بصورة مفيدة؛ أفضل السبل لاستخدام هذه المعارف؛ وأخيرا، أجدى الوسائل لتشاطرها بين أعضاء الشبكة ثم، على نطاق أوسع، بين الجماعات المعنية بالتنمية.

20 – وأجري أيضا خلال عام 2001 تقييم شامل لبرنامج شبكة ARnet، بالتعاون مع عدد من أعضائها، وذلك في سلسلة من حلقات العمل والاجتماعات. والأجدر بالذكر من بين هذه الاجتماعات هو حلقة العمل المشتركة بين **الصندوق** والبرنامج المشترك للصندوق البلجيكي للحفاظ على الحياة والائتلاف الشعبي، التي نظمت في كينيا، في يناير/كانون الثاني 2001، وأتاحت الفرصة للجمع بين جميع المشاركين في ARnet داخل أفريقيا وممثلين عن أعضاء الشبكة في المناطق الأخرى. فقد أسهم هذا الاجتماع في إيضاح كثير من المسائل الرئيسية المتصلة بالمعارف، وأسفر عن نتائج هامة بالنسبة لمجمل عملية التقييم وإعادة النظر في البرنامج التي جرت خلال عام 2001، ونجم عنها تحويل لبرنامج ARnet . فالخطة الاستراتيجية الجديدة لأنشطة ARnet المستقبلية تتوخى رفع مستوى تأثيرها وضمان أعلى درجة من الجودة والقيمة لها. إذ أن أنشطة ARnet المستقبلية ستنطوي على مزيج من الأنشطة القصيرة الأجل نسبيا (3–9 أشهر) تنصب على إنتاج حصائل معرفية، ومجموعة من الأنشطة الطويلة الأجل (9–18 شهرا) لمساندة الشبكة. ومن المتوقع أن يتم في منتصف عام 2002 إعداد وإقرار الأنشطة الجديدة للشبكة.

21 – **النواتج المعرفية** – إن الهدف الإجمالي لشبكة ARnet هو تحديد وتوثيق وتشاطر المعارف عن السبل العملية التي تمكّن منظمات المجتمع المدني من الإسهام في زيادة فرص فقراء الريف للحصول على الأراضي وغيرها من الموارد الإنتاجية. وقد ارتكز هذا الهدف على المسلمة أن منظمات المجتمع المدني، على مدى العالم، تنفذ بهمة – ونجاح – أنشطة تؤدي إلى تحسين فرص هؤلاء الفقراء للحصول على موارد، *لكن المعلومات عن هذه الأنشطة لا يجري تشاطرها*، بإضافة ما هو أهم، عدم إتاحة المعارف العملية المفيدة التي تمكن منظمات أخرى للمجتمع المدني من القيام بأنشطة مماثلة في أمكنة أخرى. وفضلا عن ذلك، كان من المتوقع أن تسهم هذه المعارف مباشرة في المناقشات الدولية، وعلى الخصوص، في تعميق فهم المساهمة التي تستطيع منظمات المجتمع المدني أن تؤديها لزيادة فرص حصول فقراء الريف على الأراضي وغيرها من الموارد الإنتاجية.

22 – ثم جاء ثراء وتنوع أنشطة الموجة الأولى من برنامج ARnet (بدأ معظمها في عام 1999) مؤكدا لصحة الافتراضات المذكورة، ومساعدا على كلا أمرين: تحديد نوع المعارف التي ينبغي تشاطرها، واستجلاء الدروس الحيوية في طريقة التقاط هذه المعارف وتشاطرها على المستوى الدولي. وتشاطرَ أعضاءُ شبكة ARnet معارف عملية، مبنية على تجارب ناجحة، تمت على مستوى المجتمعات المحلية ومستوى الحوار السياسي الوطني معا، شاملة قائمة طويلة من المسائل مثل: (i) النهوض بـ"توعية لسياسات الأراضي" على مستوى المجتمعات المحلية، عن طريق تثقيف الفئات المهمشة بحقوقها في الأراضي (الهند وموزمبيق)؛ (ii) إنشاء قواعد بيانات وموارد أخرى مبنية على شبكة إنترنت من أجل تعزيز مطالبة المجتمعات المحلية بتملك الأراضي (إندونيسيا وبيرو)؛ (iii) تأييد الحقوق

الشرعية للجماعات المهمشة (بنغلادش، بوليفيا، إكوادور)؛ (iv) وضع منهجيات لتقييم مدى استدامة المؤسسات القائمة علـــى المجـــتمعات المحلية (نيبال)؛ (v) تنظيم عمليات اختبار لمهارات أعضاء شبكة منظمات المجتمع المدني (جنوب أفريقـــيا)؛ (vi) إنشـــاء رابطـــة وطنية تدافع عن حقوق صغار المزارعين في ملكية الأراضي (الكاميرون)؛ وأخيرا (vii) اســـتخدام وســـائل الإعلام بصورة فعالة لاسترعاء الانتباه إلى مطالب المجتمعات المحلية (الفيليبين). ومع ذلك، يجـــدر التـــنويه بأمر رئيسي وهو أن هذه المسائل المعرفية التي حددها أعضاء ARnet استندت في جميع الأمثلة إلى الـــتجارب المحسوســـة الناجحة التي أجرتها منظمات المجتمع المدني. وخلال الأشهر الأخيرة من عام 2001، سيُجرى تحديد مجموعة جديدة من أنشطة ARnet من أجل استجلاء نواتج معرفية وتوثيقها وتشاطرها في المستقبل.

23 – إن النواتج المعرفية لشبكة ARnet توفر إرشادات عملية وجيزة تعرض تفاصيل بعض الطرائق التي نجحت بهـــا مـــنظمات المجتمع المدني عبر العالم في زيادة فرص فقراء الريف للحصول على الأراضي وغيرها من الموارد الإنتاجـــية. وقـــد انطوت عملية إنتاجها على تشارك المجتمعات المحلية مع شركاء لهم على المستوى المحلي والوطني والدولـــي. وكان محط الاهتمام الكامن خلف هذا التشارك هو مساعدة منظمات المجتمع المدني الأخرى – والمجتمعات المحلية، بصورة غير مباشرة ــ على الانتفاع بالتجارب الناجحة التي جرت في أمكنة أخرى.

24 – **خدمات مساندة الشبكات** – يتمثل قسم رئيسي من مهمة الائتلاف الشعبي الإجمالية في مساندة قيام شبكات من المجـــتمع المحلـــي، تسعى إلى زيادة فرص فقراء الريف للحصول على الأراضي وغيرها من الموارد الإنتاجية، وفي مساندة انتشار هذه الشبكات على المستوى المحلي والوطني والإقليمي والعالمي. إذ من شأن الشبكات أن تؤدي وظائف إيجابـــية عديـــدة. فهـــي تستطيع، مثلا، الإسهام في الجمع بين منظمات مشتتة حول أهداف وجداول أعمال مشتركة. وتســـتطيع توفـــير إطار عمل لتبادل المعارف وتشاطر الخبرات والاستراتيجيات. ومن شأنها الإسهام في تكوين إرادة جماعية وتقوية الصوت السياسي. ويمكن أن تكون وسيلة نقل تخدم أغراض التعلم والنمو التقني. فهي من ثم مثال هام على أوجه إسهام منظمات المجتمع المدني إسهاما مباشرا في النهوض بمستوى معيشة فقراء الريف.

25 – ويشتمل بعد رئيسي آخر من برنامج ARnet على توفير أشكال مختلفة من المساندة لما هو موجود ولما يراد إنشـــاؤه من شبكات منظمات المجتمع المدني. فقد استفيد الكثير من الدروس، ومن أهمها أن الشبكات الفعالة المستديمة تحـــتاج إلـــى مساندة وتغذية متواصلتين. فهي، على سبيل المثال، بحاجة إلى دفق متواصل من الأشخاص الملتزمين، والقيادات الفعالة، والتجديد التقني، والدعم المالي، والإدارة والإشراف بصورة مجدية، كما تحتاج في كثير من الأحيان إلى مؤشرات للقيمة والنجاح قابلة للقياس. لذلك ركزت ARnet اهتمامها على خدمات مساندة للشبكات، محددة الهدف، توخـــت بها تلبية الاحتياجات الخاصة للشبكات ضمانا لاستدامتها ونمائها. وقد نجم هذا الجانب من أنشطة ARnet عن مشـــاورة أعضـــاء الائـــتلاف الشـــعبي على نطاق واسع، ولا سيما مشاورة نقاط ارتباط ARnet، وهي في كثير من الحـــالات أعضاء في شبكات للمجتمع المدني كبيرة وناجحة. وفي المستقبل ستظل أنشطة ARnet تتركز على عمليات صـــغيرة محـــددة الهدف في مجال الدعم التقني واللوجستي، تسهم في ضمان استدامة مختلف شبكات المجتمع المدني العاملة في شتى المناطق الجغرافية، وضمان فعاليتها على المدى البعيد.

جيم – برنامج تعزيز فرص النساء للحصول على الموارد

26 – إن برنامج تعزيز فرص النساء للحصول على الموارد برنامج جديد ومتخصص للائتلاف الشعبي، وضع في 2001. يتمثل هدفه الإجمالي في إشاعة التفهم على المستوى الدولي لضرورة تحسين فرص النساء في الحصول على الأراضي وغيرها من الموارد الإنتاجية. يعول برنامج تعزيز فرص النساء للحصول على الموارد مباشرة على آراء وخبرات ومعارف نساء الريف الفقيرات في سبيل بيان أهمية الحصول على الأراضي وغيرها من الموارد الإنتاجية بالنسبة لمعاشهن وأمنهن الغذائي.

27 – وإن برنامج تعزيز فرص النساء للحصول على الموارد مبني على منهجية مستمدة مباشرة من الفرص الفريدة التي يتيحها الائتلاف الشعبي. تجمع هذه المنهجية بين المهارات والمعارف والموارد المتوافرة عند شركائه الدوليين والوطنيين والمحليين، وعند المجتمعات الريفية الفقيرة، بغية تشاطر المعارف على نحو لا يتسنى بغير ذلك. وتشتمل على زيارات إلى المجتمعات الريفية الفقيرة، بغية التعلم مباشرة من النساء الريفيات، فتتيح هكذا طريقة جديدة، مثيرة، فعالة، لتفهيم صانعي القرارات الرئيسيين وجهات نظر وآراء النساء الريفيات الفقيرات، ولزيادة مشاركتهن المباشرة في عمليات مثل صوغ السياسات، وتصميم المشروعات، والمناصرة الدولية. والخاصة الرئيسية الجديرة بالتنويه هي أن العملية مبنية على الشراكة وتشاطر الالتزام، بحيث يتضافر عمل القدرات والموارد والمهارات المميزة لمختلف الشركاء، من المنظمات الدولية الحكومية والحكومات إلى المنظمات القائمة على المجتمعات المحلية وإلى الأسر المعيشية الريفية، في البحث على قدم المساواة عن معارف جديدة وفهم جديد.

28 – تلقى برنامج تعزيز فرص النساء للحصول على الموارد مساندة الصندوق بشكل منحة من الصندوق الياباني للتمويل التكميلي. ونظمت حلقات عمل خاصة ببرنامج تعزيز فرص النساء للحصول على الموارد على مستوى المجتمعات المحلية في كل من نيبال (يونيو/حزيران 2001)، والهند (سبتمبر/أيلول 2001)، وإندونيسيا (مقررة في نوفمبر/تشرين الثاني 2001). ويقدر أن تنظم حلقة عمل ختامية لبرنامج تعزيز فرص النساء للحصول على الموارد في ديسمبر/كانون الأول 2001، بالتعاون مع أحد شركاء الائتلاف الشعبي الدوليين، من أجل توسيع نطاق المشاركة، واستخلاص الدروس والحُجج. وفي نهاية عام 2001، ستوضع الصيغة النهائية للمجموعة الأولى من نواتج برنامج تعزيز فرص النساء للحصول على الموارد، متضمِّنة أهم محصلات حلقات العمل التي نظمت على مستوى المجتمعات المحلية، مع مبادئ توجيهية منهجية.

رابعا – نماذج جديدة للتقدم معا

29 – يؤدي مفهوم *التقدم معا* وظيفة محورية في عمل الائتلاف الشعبي، بل إن العبارة نفسها شبه تعريف مختصر لمفهوم الائتلاف الشعبي. ففي المؤتمر التأسيسي الذي عُقد عام 1995، أجمعت الآراء على أن النجاح في تعزيز فرص حيازة فقراء الريف على الموارد يقتضي ائتلاف أنداد. فكان على الائتلاف: أن يتأصل في احتياجات وخبرات المنظمات القائمة على المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني؛ وأن يلزم الحكومات بتهيئة البيئة السياسية والتشريعية المواتية؛ وأن يروج الاتساق بين الأدوار وأشكال المساندة التي تؤدى على مستوى التعاون الدولي أو الثنائي.

30 - انخـــرط الائتلاف الشعبي في سلسلة طويلة من الأنشطة المبنية على التشارك على مستويات شتى، وأقيم عدد متـــنامٍ مـــن الائتلافات بين الكثير من الأطراف المؤثرة. وتشكل هذه الشبكات والشراكات جزءا أساسيا من استراتيجية الائتلاف الشعبي، وتعود بفوائد مثل: الاتساق بدرجة عالية، وزيادة الكفاية والفعالية، ومقدرة أكبر على تطبيق الدروس المستفادة. وفضلا عن إعطاء الفوائد الميدانية الناجمة عن العمل معا، تتيح هذه الائتلافات فرصا قيمة للنهوض بالوعي وفهـــم الارتـــباطات والتعقيدات القطاعية، التي تنطوي عليها مهمة زيادة فرص فقراء الريف للحصول على الأراضي وغيرها من الموارد الإنتاجية. وفيما يلي قائمة بالأنشطة الهامة المنفذة في عام 2001.

محفل آسيا والمحيط الهادي لموضوع الفقر

31 - طلـــب مـــن الائـــتلاف الشعبي تقديم ورقتين إلى المحفل الأول لموضوع الفقر (عقد في مانيلا، الفيليبين، في فـــبراير/شباط 2001) الذي نظمه بنك التنمية الآسيوي. ورئي أن القضيتين الهامتين، حيازة الأصول وإنشاء الائتلافات بين الأطراف المؤثرة، هما بندان قويان يمكن للائتلاف الشعبي أن يشاطر المندوبين إياهما. والورقتان اللتان سينشرهما بـــنك التنمـــية الآسيوي عما قريب، أطلعتا المندوبين على المعارف المتجمعة لدى الائتلاف الشعبي عن طريق شبكته للمعـــرفة، وأبانتا الدروس المستفادة أثناء عملية إنشاء الائتلاف بمثابة محفل تشاركي للأطراف المؤثرة من أجل إعداد سياسات وبرامج مشتركة.

32 - وأبدى بنك التنمية الآسيوي اهتمامه بأن يكون عضوا نشيطا للائتلاف الشعبي، وهذا على سبيل المتابعة لمحفل موضوع الفقر وتعزيز العمل داخل المنطقة في خدمة قضايا حصول الفقراء على موارد.

مجموعة العمل المعنية بسياسات الأراضي

33 - لقـــد أثبتت مجموعة العمل هذه، بعد إنشائها أثناء "أسبوع الريف" الذي نظمه البنك الدولي عام 2000، اهتماما مشـــتركا بـــرفع مســـتوى الالتزام بالحقوق في الأراضي على المستوى العالمي، كشرط لا بُدَّ منه لتقليل الفقر الريفي. وأعيد تثبيت الائتلاف الشعبي كأنسب آلية توفر إطار عمل لأنشطة هذه المجموعة، التي تضم، بين من تضمهم، منظمة الأغذيـــة والـــزراعة، والصـــندوق الدولي للتنمية الزراعية، والبنك الدولي، ودائرة التنمية الدولية (المملكة المتحدة)، والوكالـــة الألمانـــية للـــتعاون التقني، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وعددا من المنظمات غير الحكومية الشريكة للائـــتلاف الشـــعبي. ويتمثل الهدف القريب الأجل في العمل على رفع مستوى توافق الآراء العالمي بشأن الحقوق في الأراضـــي وقضايا الحصول على موارد، من أجل رفع مستوى الحوار السياسي والالتزام بهذا الخصوص أثناء القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة (أو ريو + 10).

الأراضي ومستويات المعيشة والأمن الغذائي

34 - انخـــرط الائتلاف الشعبي بنشاط في الحوار بين العديد من الأطراف المؤثرة الذي يستخدمه عدد من وكالات الأمم المتحدة لحمل مختلف شركائها على الانخراط. على العموم، عمل الائتلاف الشعبي ولا يزال يعمل، بالتنسيق مع عملـــيات اللجـــنة المعنية بالتنمية المستدامة وعمليات منظمة الأغذية والزراعة (بما فيها لجنة الأمن الغذائي العالمي، ولجـــنة الـــزراعة، والقمة العالمية المعنية بالغذاء ومتابعتها)، على مساندة النقاش والإسهام تدريجيا من جانب منظمات

المزارعين، والنقابات، والقطاع الخاص، وأوساط المنظمات غير الحكومية/منظمات المجتمع المدني. وهذا العمل يروج مهمة الائتلاف الشعبي، من حيث توسيع الفرص أمام المجتمع المدني والمنظمات المبنية على المجتمعات المحلية، لدخولها في المناقشات التي يجريها المجتمع الدولي، حول أجدى الاستراتيجيات والسياسات والممارسات لتحقيق أهداف التنمية الدولية، أي ما يعرف بأهداف الألفية.

الأصول المادية والفقر الريفي

35 – كان الائتلاف الشعبي فخورا بالعمل إلى جانب المنظمة المستضيفة له، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الصندوق)، في إعداد التقرير عن الفقر الريفي لعام 2001، إذ أدخل الآراء والخبرات والدروس المستفادة من شركاء الائتلاف، على الفصل المتعلق بموضوع "الحصول على الأصول المادية".

36 – واشتغل الائتلاف الشعبي في مساندة عدد من المبادرات الحكومية من أجل رفع مكانة موضوع الحصول على الأراضي في سياسات وممارسات تلك الحكومات. ففي الشمال، عمل الائتلاف الشعبي مع الوكالة الكندية للتنمية الدولية في إعداد تقرير عن مسألة الحصول على الأصول، ستستعين به هذه الوكالة عند النظر في كيفية زيادة فعالية مساعداتها. وفي الجنوب، انضم الائتلاف الشعبي إلى المبادرة التي يرعاها الصندوق في زمبابوي، مشروع إعادة التوطين والتكنولوجيا القائم على المجتمعات المحلية، من أجل تعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في إعادة التوطين. وفي حين أن التحديات في زمبابوي ستأخذ بعض الوقت، جرى توثيق المشروع كمنهجية تساعد على تحديد معالم طريق المضي قدما في هذا البلد وغيره على حد سواء.

الحصول على الأراضي والديمقراطية

37 – دعي الائتلاف الشعبي إلى مساعدة المركز البرلماني في كندا ومعهد البنك الدولي، في إعداد منهج لدورة دراسية تقدم إلى السياسيين في الديمقراطيات الناشئة، من أجل ترويج سياسات وممارسات فعالة في مجال نظام الحكم/النظام البرلماني، من خلال التدريب على دور البرلمان، تدريب يستخدم مواضيع متنوعة تنصب عليها الدراسة. وسيكون موضوع الحصول على الأراضي معلما من معالم الدورة الدراسية، نظرا للدور الحاسم الذي من شأنه أن يؤديه في الكثير من البلدان النامية والكثير من اقتصاديات بلدان أوربا الوسطى والشرقية. وستكون هذه المبادرة وسيلة هامة، توصل مهمة الائتلاف الشعبي وخبرته إلى موقع تأثير سياسي وتنمية برلمانية قد يشملان حتى 30 قطرا.

الدروس المستفادة من المجتمع المدني

38 – لقد قرر الشركاء المؤسسون أن يتمثل دور مركزي يؤديه الائتلاف الشعبي في إدراج تجارب المجتمع المدني ذات الصلة بالحصول على الأصول المادية، في جداول أعمال الجهات القطرية والدولية. وفي عام 2001 أصدر الائتلاف الشعبي أول مطبوع كبير له بالعنوان التالي: *Whose Land ? Civil Society Perspectives on Land Reform and Rural Poverty Reduction* (لمن الأراضي؟ منظورات المجتمع المدني بشأن الإصلاح الزراعي والحد من الفقر الريفي). يوفر هذا المطبوع صوتا وعلانية لخبرة المجتمع المدني في كسب فرص الحصول على الموارد، إذ يسوق شواهد على هذه الخبرة من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

الإقبال بالمجتمع المدني على النظر في نهوج الأنظمة الزراعية

39 - دعي الائتلاف الشعبي إلى المشاركة في حلقة العمل الإقليمية التي نظمتها منظمة الأغذية والزراعة في فنزويلا (18-23 يونيو/حزيران 2001). ضم الاجتماع تشكيلة واسعة من الباحثين، والأكاديميين، وممثلين عن المنظمات غير الحكومية، وعن منظمات التعاون الإنمائي الثنائي والمتعدد الأطراف، من أجل تحديد طرائق لإبراز تصوّرات ومعارف فقراء الناس بشأن النهوج القائمة على الأنظمة الزراعية في تصميم البرامج وصياغتها. وتعهد الائتلاف الشعبي بالرعاية مشاركةَ عضوين له من إكوادور وهندوراس، قدّما مساهمة قيّمة لحلقة العمل، برهنا بها مرة أخرى على ما يتمتع به الائتلاف الشعبي من طاقات لمد جسر متين بين مختلف الأطراف المؤثرة من الحكومات والمجتمع المدني والمنظمات الدولية، ولضمان إدراج وجهات نظر فقراء الريف ومعارفهم مباشرة في أوسع عمليات النقاش.

تجريب نماذج جديدة لمساندة منظمات المجتمع المدني للمجتمعات المحلية في برنامج إصلاح زراعي

40 - في يونيو/حزيران 1999، قدم **الصندوق** منحة باستخدام موارد صندوق الأمانات النرويجي، بهدف توفير المساندة لبعض "النهج التكميلية" التي تم تصورها في ما كان يعرف آنذاك بالمرحلة الثانية من برنامج حكومة زيمبابوى للإصلاح الزراعي وإعادة التوطين. وقد هدفت مبادرة المنحة تلك والمعروفة باسم النهج والتكنولوجيات المجتمعية لإعادة الإستيطان إلى إقامة إطار عملي تقدّم المنظمات غير الحكومية مساندتها من خلاله إلى المجتمعات الريفية الفقيرة، في سياق إعادة التوطين. وقد ساند الائتلاف الشعبي كلا من نقاط القوة العملية والنظرية لنموذج النهج والتكنولوجيات المجتمعية لإعادة الإستيطان وتعاون بشكل مكثف مع **الصندوق** في عدد من الأنشطة ذات الصلة، خلال عامي 2000 و 2001.

41 - وبالفعل، على الرغم من أن الوضع القائم في زمبابوي خلال عامي2000 و2001 كان يعني أن مبادرة النهج والتكنولوجيات المجتمعية لإعادة الإستيطان لن تتمكن من تحقيق أهدافها، فلا يزال الصندوق والائتلاف الشعبي على اقتناع بأن هذه المبادرة نجحت في إقامة نموذج مؤسسي ابتكاري لتقديم المساعدة التقنية الحيوية للأُسر المعيشية، كجزء مما يسمّى بـ"إعادة التوطين القائم على المجتمعات المحلية"، وأسهمت في تكوين اتفاق بين عدد كبير من الأطراف المؤثرة. وبرهنت في الوقت نفسه على ما لهذا النهج من طاقات لتقديم مساهمة أكبر لعملية التنمية. وعلى الخصوص، أسهمت تجربة النهج والتكنولوجيات المجتمعية لإعادة الإستيطان في تحديد نموذج مؤسسي من شأنه أن يجتذب، من أطراف مؤثرة خارجية كثيرة، دعما مباشرا للجماعات الريفية الفقيرة، ضمن إطار مؤسسي تديره منظمة غير حكومية. وتبرهن التجارب المنفَّذة في زمبابوي على أن بإمكان هذا النهج خدمة الأهداف القصيرة والطويلة الأجل معا، كما بإمكانه أن يعود بغزير الفوائد على المستفيدين وغيرهم من الأطراف المؤثرة.

42 - تكون عند الائتلاف الشعبي والصندوق رأي قوي، أنه لا يجوز نسيان الدروس المستفادة من مبادرة النهج والتكنولوجيات المجتمعية لإعادة الإستيطان ــ ولا سيما تعريفها الواسع للمجتمع المحلي، وأساليبها في إيجاد أرضية مشتركة بين العديد من الجهات الفاعلة والجهات المناوئة في الظاهر، وإسهامها في إعداد السياسة، ووسائلها العملية في تطبيق الإصلاح الزراعي القائم على المجتمعات المحلية. ولهذا السبب تعاونا في إعداد تقرير توخى في آن واحد أن "يقص خبر" مبادرة النهج والتكنولوجيات المجتمعية لإعادة الإستيطان وأن يستخلص من تجربتها أكثر ما بدا سديدا من

الـــدروس. وسيوفر هذا التقرير نموذجا مفيدا لمبادرات مماثلة في أمكنة أخرى، وسيوزع على نطاق واسع بين أعضاء الائتلاف الشعبي، وبين أوساط المنظمات الإنمائية الدولية، في أفريقيا الجنوبية وغيرها من المناطق.

خامسا – علاقات الائتلاف الشعبي بالصندوق

43 – يعترف جميع شركاء الائتلاف الشعبي بأن تأسيسه نشأ عن رؤية رآها الصندوق وعن التزام الصندوق بإنشائه وتمويلـــه. ويقـــبل هؤلاء الشركاء أنفسهم تحمل مسؤولية قيام الائتلاف الشعبي وإيجاد الموارد اللازمة لتنفيذ عملياته. وبـــناء علـــيه، فـــإن الائـــتلاف الشعبي وأمانته، على الرغم من وجودهما ضمن إطار الصندوق، يسير عملهما بإدارة المجلـــس التنفيذي للائتلاف الشعبي الذي يضم في الوقت الحاضر، إلى جانب الصندوق، البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي واللجنة الأوروبية وسبع منظمات للمجتمع المدني إقليمية القوام.

44 – أرست نشرة الرئيس الصادرة في مارس/آذار 2001 (PB N0. 01/03) *الإطار الأساسي لطرائق عمل الائتلاف الشـــعبي وعملـــياته الإداريـــة ولعلاقاته بالصندوق*. توفر هذه النشرة أساسا واضحا لتنفيذ السياسة والبرنامج والشؤون الإدارية، بطريقة تراعي ظروف التشغيل المعروفة حاليا بأنها نتيجة للنظر في سنوات تكوين الائتلاف الشعبي.

45 – خـــلال عام 2001 اتسعت قائمة الأنشطة المشتركة بين الائتلاف والصندوق، خصوصا عن طريق مشروعات اعتماد تعزيز القدرات المجتمعية بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني المحددة من قبل الصندوق، وعن طريق مشاركة الصـــندوق فـــي الاجـــتماع العالمي لشركاء شبكة ARnet، الذي عُقد في نيروبي، كينيا، ومشاركته في أنشطة النهج والتكنولوجيات المجتمعية لإعادة الإستيطان في زمبابوي (كما تقدم ذكره).

سادسا – الخلاصة

46 – يحق في إطار الائتلاف الشعبي وصف الصندوق بأنه بالضبط "الأول بين الأنداد". ويعترف الشركاء الآخرون مـــع الاحـــترام بأن الصندوق وفر للائتلاف الشعبي إطار العمل والقدرة على الازدهار، دون ما حرص على اعتراف مستمر بذلك. فقد انضم الصندوق، عند إنشائه الائتلاف الشعبي، إلى الائتلافات الواسعة الانتشار التي لبّت النداء الأول للصندوق من أجل تعزيز فقراء الريف عن طريق الإصلاح الزراعي وحصولهم على الموارد الإنتاجية.

47 – وتكمـــن قوة الائتلاف الشعبي في أنه يطوّر امتلاكه قاعدة واسعة تجتذب شتى الشركاء. والفائدة المَجنيّة هي تعاظم الأهمية المنوطة بقضية ضرورة حيازة فقراء الريف للأصول المادية. فالائتلاف الشعبي يروج لنصرة الصندوق وأهدافـــه البرنامجية، ومن ثم يعتبر الصندوق الملهمَ للائتلاف الشعبي وعموده الفقري وشريكه الفائق في خدمة فقراء الريف.